

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩) المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أطلعته بانتظام على الحقائق وأن أقدم تقريرا عن التطورات المستجدة في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. وفيما بعد طلب إليّ مجلس الأمن في مشاورات غير رسمية جرت في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أن أقدم تقريرا خطيا كل ستة أشهر.

٢ - وقد أشرت في تقريري السابق المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (S/2002/1367) إلى أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في غينيا - بيساو لا تزال تبعث على القلق البالغ. ويشمل هذا التقرير التطورات التي استجدت في البلد في أعقاب الإحاطة الشفوية التي قدمها ممثلي في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٣، وهو يركز بالخصوص على الظروف السائدة في البلد قبل تنظيم الانتخابات التشريعية المبكرة المقرر إجراؤها يوم ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

ثانيا - التطورات السياسية

٣ - يؤسفني القول إن الحالة العامة في غينيا - بيساو خلال الفترة المشمولة بالتقرير لم تشهد تحسنا، ولكنها في واقع الأمر شهدت ترديا. ففي خضم عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي، ظل عدم اليقين بشأن إجراء الانتخابات يفرز حالات من التوتر، إذ لم يقع التوصل إلى حل بشأن مسألة إعلان الدستور المنقح. ولا يزال الرئيس كومبا يالا يرى أنه نظرا لتعطلّ عمل المجلس الوطني، فإنه لن يتسنى إحراز تقدم بشأن مسألة الدستور أو بشأن

إجراء انتخابات لشغل منصبَيّ رئيس ونائب رئيس محكمة العدل العليا ما لم تُجر انتخابات لاختيار مجلس وطني جديد.

٤ - وقد كشف التردي العام للأجواء السياسية عن عدم إحراز تقدم بشأن مسألتَيّ الدستور والانتخابات. وواصل قادة المعارضة اتهام الحكومة باتخاذ القرارات التنفيذية العشوائية، ويفرض تضييقات على وسائل الإعلام الحرة، وبمضايقة أفراد الأمن للخصوم السياسيين، ويفرض حظر على سفر الشخصيات المرموقة، وبالحد من وصول الأحزاب السياسية إلى وسائل الإعلام.

٥ - وعلاوة على ذلك، أفضت التغييرات الوزارية وبخاصة ما قام به الرئيس خلال الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ من عزل لكثير من المساعدين المقربين ومن بينهم المتحدث باسمه ووزير الداخلية ووزير الدفاع، إلى إثارة القلق بشأن استقرار أنشطة الحكومة واستمراريتها. وقد بلغت التوترات أوجها عندما وقع في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ اعتقال وزير الدفاع المعزول لاستجوابه حول محاولة انقلاب مزعومة. وفي ٣ أيار/مايو ٢٠٠٣، وعُزل كذلك أحد مستشاري الرئيس في مجال الشؤون السياسية ثم أُلقي القبض عليه بعد ثلاثة أيام لاستجوابه بشأن نفس المحاولة المزعومة فيما يبدو. وقام الرئيس بإبلاغ ممثلي بأن جميع الاعتقالات تتصل بمسائل إجرامية وأكد له أنه سيعمل على أن يأخذ القانون مجراه.

٦ - وفي غضون ذلك، تشهد التحضيرات لتنظيم الانتخابات المقرر إجراؤها يوم ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بطناً شديداً. ولما كان المانحون قد اشترطوا لتقديم الدعم المالي لتوفير الظروف المناسبة لتنظيم انتخابات مقنعة، فقد سعت الحكومة إلى الإلقاء باللائمة فيما تشهده العملية الانتخابية من تأخيرات على المجتمع الدولي. وعلى الرغم مما قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تقديم منحة أولية بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل دعم استكمال السجلات الانتخابية، وما قامت به البرتغال من المساهمة بالمواد الانتخابية الضرورية، فإنه لم يتسن بعد الوفاء بأي من المواعيد النهائية في الجدول الزمني للانتخابات، بما في ذلك تنفيذ عملية استكمال السجلات المذكورة. وإزاء هذا الوضع، أصبحت أحزاب المعارضة تدعو أكثر فأكثر إلى تعيين "حكومة وحدة وطنية" بانتظار إجراء الانتخابات.

٧ - وسعياً إلى تشجيع الحوار بين حزب التجديد الاجتماعي الحاكم وأحزاب المعارضة الرئيسية، قام مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو بتيسير عقد اجتماعات في ١٨ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل و ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ لمناقشة القضايا

الراهنة ولبحث مستقبل البلد. كما انتهى المكتب من التحضير لوضع برنامج لأنشطة تشمل البلد وتمتد لفترة ستة أشهر وتهدف إلى تعزيز عملية المصالحة الوطنية وتعزيز ثقافة منع نشوب النزاعات. وقام المكتب، لدى التحضير لهذا البرنامج، بمساعدة اتحاد المرأة في غينيا - بيساو على وضع وتنفيذ خطة عمل مصممة للزيادة إلى أقصى حد في مشاركة المرأة في العملية السياسية، بما فيها الانتخابات المقبلة.

٨ - وقامت المنظمات الإقليمية الفرعية، التي أصبح يساورها القلق أكثر فأكثر بشأن استمرار عدم الاستقرار في غينيا - بيساو، بتكثيف الجهود من أجل المساعدة على تحقيق الاستقرار في البلد. وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣، قام الرئيس الحالي لمنظمة الدول الأفريقية الناطقة باللغة البرتغالية، الرئيس دوس سانتوس رئيس أنغولا، بعقد مؤتمر قمة استثنائي حضره الرئيس يالا. وشجع رؤساء الدول الأعضاء في هذه المنظمة، في البلاغ الصادر عنهم في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣، سلطات غينيا - بيساو على "السعي في طريق الحوار والتشاور السياسي بوصفه أفضل وسيلة لحل المشاكل القائمة". كما دعا رؤساء هذه الدول المجتمع الدولي لتوفير الدعم التقني واللوجستي والمادي اللازم لإجراء الانتخابات التشريعية.

٩ - وفي ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، اجتمع مجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبيدجان لمناقشة الوضع الأمني في غرب أفريقيا، بما في ذلك ارتفاع حدة التوترات السياسية في غينيا - بيساو. وأوصت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في بيان صحفي، بإيفاد وفد من مجلس الشيوخ إلى غينيا - بيساو لمساعدة حكومة ذلك البلد على تعزيز الحكم الديمقراطي والحد من التوترات السياسية.

١٠ - وواصل فريق أصدقاء غينيا - بيساو فضلا عن الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها التابع لمجلس الأمن، والفريق الاستشاري المخصص بشأن غينيا - بيساو الذي أنشأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، العمل عن كثب من أجل استكشاف سبل مساعدة غينيا - بيساو على معالجة التحديات المتعددة التي تواجه البلد.

ثالثا - الجوانب العسكرية والأمنية

١١ - لا يزال الوضع على الحدود مع السنغال يتسم بالهدوء وقد نجحت إلى حد بعيد التدابير التي اتخذت منذ سنتين لمنع عمليات التسلل التي تقوم بها العناصر المسلحة التابعة للحركة الانفصالية، حركة كازامانس للقوى الديمقراطية، إلى داخل إقليم غينيا - بيساو. وأعرب الرئيس يالا، في مبادرة حسن جوار وسعيًا لتعزيز السلام والاستقرار في الإقليم

الفرعي، عن استعداده لاستضافة مشاورات تعقد في بيساو وتشارك فيها فصائل حركة كازامانس للقوى الديمقراطية بناء على طلب الرئيس واديه رئيس السنغال.

١٢ - وعلى الصعيد الداخلي، أُفيد عن توترات في صفوف القوات المسلحة بسبب عدم صرف الرواتب منذ خمسة أشهر. وأُفيد أيضا عن حالات فرار من الخدمة العسكرية. وفي خضم الشائعات التي سرت مؤخرا عن التحضير لانقلاب، أصدر رئيس أركان القوات المسلحة بيانا في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ أدان فيه التقارير التي تحدثت عن انقلاب وشيك وأعاد التأكيد على التزام القوات المسلحة "بالديمقراطية والحوار والتسامح والشفافية والعدالة".

١٣ - ودخل برنامج التسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج الآن في مرحلة إعادة الإدماج التي يتوقع أن تُختتم في حزيران/يونيه بإعادة إدماج ٦٠٠٠ من المقاتلين السابقين الذين يوصفون بأنهم "في وضع صعب". وتعاقد البرنامج مع أربع عشرة منظمة غير حكومية لتقديم التدريب وإتاحة فرص العمل لغير المقاتلين في مواقع مختلفة في أرجاء البلد. وكانت لدى الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين في نهاية نيسان/أبريل ما يكفي من أموال تمكنه من الاستمرار في العمل حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ فقط.

١٤ - وخطط إعادة هيكلة القوات المسلحة خطوة إلى الأمام بإنشاء هيئتين، الأولى معنية بالتجهيزات والثانية بخدمات الدعم للجيش وللنظر في سبل المضي قدما. غير أن نقصا حادا في الموارد لا يزال يعوق التنفيذ الكامل لبرنامج إعادة الهيكلة.

١٥ - وتواصل منظمتان غير حكوميتين، وهما منظمة المعونة الإنسانية ومنذ شباط/فبراير ٢٠٠٢ منظمة المكافحة الجماعية للألغام، القيام بأعمال إزالة الألغام بتنسيق مع المركز الوطني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتم خلال هذه السنة وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وفقا لما ذكرته الحكومة، تدمير ١٠٠٠ لغم مكثس مضاد للأفراد و ٢٤٥٥ لغما في المناطق المزروعة بالألغام. ولكن بالرغم من التقدم الهائل الذي أُحرز في مجال إزالة الألغام، أُفيد عن وقوع خمس إصابات خطيرة في صفوف المدنيين سببها الألغام غير المنفجرة في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٣.

١٦ - وما زالت حالة قوات الشرطة حرجة. فبالرغم من التقارير التي تتحدث عن انخفاض في النشاط الإجرامي في بيساو، لا تملك الشرطة أي قدرات على التدخل السريع، وما زال تدريبها بدائيا. ولا تزال الشرطة - التي يُعيّن معظم أفرادها في غينيا - بيساو من صفوف القوات المسلحة - بحاجة إلى أنظمة وقواعد خاصة بها وإلى توفير التدريب المهني والتجهيزات لها.

رابعاً - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

١٧ - استباقاً للانتخابات التشريعية التي أُعلن عنها، أصبحت حالة حقوق الإنسان في البلد أكثر هشاشة، وهي تعكس وتفاقم في الوقت نفسه حالة عدم الاستقرار العام في غينيا-بيساو. فقد تكرر توجيه التهديدات إلى المعارضين السياسيين، وانطوى ذلك أحياناً على استخدام القوة، ومُنعت عدة شخصيات بارزة من السفر إلى الخارج. ووُلد احتكار الحزب الحاكم والحكومة لمرافق البث الإذاعي والتلفزيوني الوطنية الإحباط وعدم الثقة لدى المعارضة. وفي الوقت نفسه، أُخضعت وسائل الإعلام الخاصة لتدابير قمعية، بما فيها إلغاء الترخيص الحكومي في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣ لإذاعة *Radio Bombolom* المستقلة وتعليق بث محطة التلفزيون البرتغالية RTP-Africa. ولكن إذاعة *Radio Bombolom* عاودت البث في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ في أعقاب صدور قرار بذلك عن محكمة الحسابات، وهي أول قضية منذ عدة سنوات تنقض فيها المحاكم قراراً اتخذته السلطة التنفيذية. غير أن وزير الدولة للاتصالات عارض علناً قرار المحكمة.

١٨ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو رصد حالة حقوق الإنسان عن كثب، بالتعاون مع السلطات، فيما يتعلق بجميع القضايا التي تنطوي على تقييد للحريات المدنية، مع إيلاء عناية خاصة للقضايا المتعلقة بأحد عشر شخصاً، هم تسعة من أفراد القوات المسلحة ومدنيان، أوقفوا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ واحتُجزوا دون أي تهمة أو محاكمة، على ما يبدو لتأمرهم للقيام بانقلاب. وعلى إثر جهود متواصلة بذلها المكتب، سمحت السلطات له في النهاية بمقابلة جميع السجناء في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣. وتبين من الزيارة أن السجناء محتجزون في ظروف غير مقبولة، في حين أفادت السلطات بأنهما لا تملك سيلاً لإقامة الدعوى ضد المحتجزين. وواصل المكتب بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية متابعة مسألة ظروف السجن مع السلطات.

١٩ - وقام مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو في إطار الجهود التي يبذلها لتدعيم القدرات الوطنية على حماية حقوق الإنسان واحترامها، وبالتعاون مع سفارة المملكة المتحدة، بتزويد ثماني محاكم في المقاطعات بالتجهيزات واللوازم لتمكينها من القيام بالحد الأدنى من عملها. وساعد المكتب بالتعاون مع اللجنة المشتركة بين الوزارات والمعنية بحقوق الإنسان في غينيا - بيساو في وضع خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان التي أُعلن عنها في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٣.

خامسا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٢٠ - ظل تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية للسكان يزيد من حدة التوترات السياسية. فقد أدى عدم الرضى والإحباط لدى الناس، بسبب تراكم الرواتب والأجور المتأخرة التي لم تدفعها الحكومة، والتي تبلغ الآن حوالي ١١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، إلى إضرابات متقطعة من قبل العاملين في القطاع العام. ونظرا لعدم توافر الموارد المالية اضطرت الحكومة إلى صرف كميات من الأرز للعاملين بدلا عن الأجور، إذ صرف كيس من الأرز زنته ٥٠ كلغ لكل موظف من موظفي الحكومة وكيسان لأفراد القوات المسلحة.

٢١ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم المساعدة والدعم في إعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر، وهي مكون أساسي لمواصلة الحوار بين حكومة غينيا - بيساو وجماعة المانحين.

٢٢ - وقرر صندوق النقد الدولي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢ وضع حد لمحاولات إنعاش مرفق تقليل الفقر والنمو الذي ظل بعيدا عن مساره الصحيح، واقترح على السلطات أن تضع برنامجا بديلا يرصده الموظفون لتوفير إطار للمانحين يتيح لهم البت في فعالية ومواصلة المساعدة التي يقدمونها في الظروف الراهنة. ولكن، تأجلت متابعة المناقشات بشأن هذا البرنامج إلى ما بعد الانتخابات.

٢٣ - وزارت بيساو في نيسان/أبريل وأيار/مايو أربع بعثات للمساعدة التقنية تابعة لصندوق النقد الدولي من أجل استعراض الأعمال التي تقوم بها وزارة الاقتصاد والمالية في مجال إدارة الإيرادات والمصروفات فضلا عن إحصاءات الاقتصاد الكلي والإحصاءات الضريبية، في حين قام البنك الدولي بإعادة تصنيف غينيا - بيساو على أنها "بلد منخفض الدخل يعاني صعوبات"، مما أتاح للبنك أن يجري رصدًا أكثر تمحيصًا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد. ويعمل البنك بالتعاون الوثيق مع الحكومة على إجراء استعراض رئيسي للمصروفات العامة يُفترض أن ينتهي في آب/أغسطس. ولهذه الغاية، قامت عدة بعثات للتقييم تابعة للبنك الدولي بزيارة غينيا - بيساو في الأسابيع الأخيرة. ويساعد البنك الدولي الحكومة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، على تحديد سياستها بشأن صيد الأسماك استعدادا لمؤتمر وطني سيعقد في حزيران/يونيه. ويتعاون البنك الدولي أيضا مع اليونيسيف لتعزيز برامج تتعلق بالنماء في مرحلة الطفولة المبكرة. وينظر البنك الدولي، في محاولة منه للمساعدة على التخفيف من حدة التوترات الاجتماعية، في إمكانية إتاحة أموال من مخصصات التأهيل الاقتصادي والإعمار لتسديد بعض رواتب المدرسين المتأخرة.

٢٤ - وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، قدر برنامج الأغذية العالمي، الذي يعمل على رصد حالة الأغذية عن كثب، أن العجز الغذائي الحالي في الحبوب يبلغ ٤٠.٠٠٠ طن متري. ووصلت إلى بيساو في منتصف نيسان/أبريل شحنة أولى تبلغ ٢٠٣٥ طنًا متريًا من الأرز تبرّعت بها اليابان. ويعمل برنامج الأغذية العالمي في عام ٢٠٠٣ على توفير الغذاء لما يزيد على ٨٠.٠٠٠ طفل عن طريق البرامج التي يضطلع بها في ٤٥٩ مدرسة.

سادسا - الملاحظات

٢٥ - تردت الأوضاع في غينيا - بيساو. ويسود حاليا الرأي بأن غينيا - بيساو، التي بدا أن الوضع فيها أصبح واعدًا عقب انتهاء الصراع المسلح خلال ١٩٩٨-١٩٩٩ وإجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة، أخذت الأوضاع فيها تتردى. لذلك يجب ألا يتوان قادة البلد في بذل كل جهد ممكن لإعادة برنامجي إعادة الإحياء وبناء السلام إلى مسارهما.

٢٦ - وتعتبر الانتخابات التشريعية القادمة إلى حد كبير اختبارًا حاسمًا لعملية الديمقراطية الليانعة في غينيا - بيساو. وبناء على طلب الرئيس يالا، تقوم الأمم المتحدة حاليا بتقديم المساعدة الفنية إلى لجنة الانتخابات الوطنية، وهي على استعداد للقيام بتنسيق عملية مراقبة دولية. إلا أني كما أبلغت الرئيس، إذا لم تر الأمم المتحدة أن الظروف أصبحت مهيأة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وموثوق بها، فإن المنظمة قد تعيد النظر في تقديم المساعدة. وقد قررت في هذا المجال إيفاد بعثة انتخابية أخرى إلى غينيا - بيساو لاستعراض الوضع هناك.

٢٧ - إن الإدارة السياسية للمجتمع الدولي لتقديم الدعم إلى غينيا - بيساو وشعبها حلية، ويتجلى ذلك مثلاً في الصكوك والبرامج الخلاقة التي قدمتها مؤسسات بريتون وودز للمساعدة في التخفيف من وطأة احتياجات السكان الماسة. وإني أرحب باستمرار قيامها بتقديم الدعم وأشجع الشركاء الدوليين الآخرين على المشاركة على نحو متساو.

٢٨ - وتقع على عاتق قادة البلد المنتخبين مسؤولية مقدسة لوضع احتياجات الشعب فوق كل اعتبار وهيئة الظروف الأساسية من أجل قيام حكم ديمقراطي وإشاعة السلام والاستقرار. ويُعد فتح إذاعة Radio Bombolom المستقلة ثانية خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أن هناك حاجة أكبر لاستعادة الثقة داخل البلد وبين غينيا - بيساو وشركائها الدوليين.

٢٩ - وإني أدرك أنه لا يرغب أحد في غينيا - بيساو في العودة إلى أعمال العنف والتدمير التي سادت في الماضي القريب. وقد أكد الرئيس يالا مراراً لمثلي أنه بالرغم من الحالة الحرجة في البلد، فإنه يرغب في التوصل إلى نتيجة سلمية بالتفاوض لهذه الأزمة. ويشجعني تعهد الرئيس، وآمل أن يحافظ على التزامه.

٣٠ - وأخيراً، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي في غينيا - بيساو، السيد دايفيد ستيفن،
ولموظفي مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وفريق الأمم المتحدة
القطري بأكمله للجهود التي يكرسونها في بيئة محفوفة بالمصاعب على نحو متزايد.
